جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

السنة الجامعية 2024/2023

محاضرات (عن بعد) في مقياس:

المجتمع الدولي

السنة الأولى ليسانس/ السداسي الأول

المحاضرة رقم
-3-

ثانيا: نشأة وتطور المجتمع الدولي

1. المجتمع الدولي في العصر الحديث:

تتحدد هذه المرحلة التاريخية للمجتمع الدولي من أواخر القرن 15 إلى بداية القرن 20 وهي المرحلة التي شهدت تنظيما قانونيا للمجتمع الدولي نتيجة ظهور قواعد نظمت علاقاته في تلك الفترة وهي القواعد التي أطلق عليها القانون الدولي التقليدي كقواعد تنظم علاقات الدول الأوربية المسيحية التي كانت تشكل خلال هذه المرحلة أشخاص المجتمع الدولي.

وقد شهدت مرحلة المجتمع الدولي في العصر الحديث العديد من التغييرات التي ساهمت في ظهور القانون الدولي التقليدي، أبرزها ظهور فكرة الدولة القومية في القرن 16 بعد تركز السلطة في يد الملك وانهيار النظام الاقطاعي في أوروبا خاصة مع ظهور حركة الإصلاح الديني التي أدت إلى زوال سلطة الكنيسة والبابا.

وقد ساعد في حدوث هذه التغييرات التي انعكست على المجتمع الدولي خلال في العصر الحديث العديد من العوامل التي شهدتها أوروبا والمتمثلة في النهضة العلمية، الاكتشافات الجغرافية، ظهور الدول المستقلة، الثورة الفرنسية والأمريكية، توقيع معاهدة الصلح وستفاليا 1648، وانعقاد مؤتمر فيينا 1815 وما انبثق عنه من تحالف بين الدول الأوربية.

1-النهضة العلمية:

ساهمت النهضة العلمية والفكرية التي شهدتها أوروبا خلال القرن 13 و14 في تطوير مختلف العلوم، وقد كان للقانون نصيب من هذا التأثير العلمي والفكري حيث برزت العديد من المدارس الفقهية كمدرسة القانون الطبيعي التي تزعمها الفقيه **غروسيوس** ومدرسة القانون الوضعي للفقيه **فاتيل** التي كان لها دور في بروز عدد من المبادئ القواعد القانونية التي تحكم المجتمع الدولي، ومن أبرز هذه المبادئ:

-مبدأ أن الدول ذات سيادة ومستقلة متساوية فيما بينها

-المجتمع الدولي عبارة عن مجتمع مكون من مجموعة من الدول المتساوية فيما بينها

-القانون الدولي هو قانون الدول ولا مجال لتطبيقه على الأفراد

2-الاكتشافات الجغرافية الكبرى:

أدت حركة الاكتشافات الجغرافية التي قامت بها الدول الأوربية منذ نهاية القرن 15 لكل من قارة أمريكا وآسيا وافريقيا بهدف العثور على طرق تجارية جديدة تمكنها من الحصول على بضائع ولتأمين حاجتها من المعادن للتخلص من تبعات الازمة الاقتصادية التي شهدتها، إلى نشوء حركات استعمارية واحتدام التنافس والصراع بين القوتين البحريتين اسبانيا والبرتغال على مناطق النفوذ والتوسع، هذا التنافس الذي أسفر عن عقد عدة معاهدات بين هاتين القوتين لتقسيم المناطق التي لم يتم اكتشافها، مما ترتب عنها اتساع مجالات علاقات الدول الأوربية لتشمل مجالات وموضوعات جديدة سياسية وتجارية ونظام الملاحة والسيادة الإقليمية، الأمر الذي انعكس على المجتمع الدولي وعلى القواعد التي تنظمه حيث ظهرت مبادئ وقواعد دولية جديدة تحكم المجتمع الدولي ومن أبرز هذه المبادئ:

-حرية الملاحة

-ظهور نظرية الأقاليم التي لا مالك لها

3/ معاهدة الصلح وستفاليا 1648 :

لقد أدى الانقسام بين أنصار الكنيسة الكاثوليكية الداعين لوحدة الكنيسة وبين أنصار حركة الإصلاح الديني البروتستان المطالبين بالحرية الدينية وفصل الكنيسة عن الحياة السياسية إلى اندلاع حرب بين الدول الأوربية الكاثوليكية والبروتستانتية دامت 30 عام (من 1618 -1648) انتهت بتوقيع معاهدة صلح بألمانيا سنة 1648 وهي معاهدة وستفاليا. التي تمثل مرحلة جديدة في تطور المجتمع الدولي.

فقد أدت معاهدة وستفاليا إلى إرساء نظام جديد للمجتمع الدولي عن طريق اتفاق دولي ينظم علاقات الدول الأوربية من خلال جملة من المبادئ التي تعتبر بمثابة القانون الدولي التقليدي ومن أهم مبادئ هذا القانون والتي جاءت بها معاهدة وستفاليا:

1/ إقرار حل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتقسيمها لدويلات قومية

2/ انهاء سيطرة وسلطة الكنيسة والبابا

3/ أقرت المساواة بين الدول المسيحية الأوربية

4/ التأكيد على مبدأ سيادة الدول الأوربية

5/ –الاحتفاظ بحق الدولة المطلق في شن الحروب، والتخلي عن فكرة تقسيم الحرب إلى حرب عادلة وحرب غير عادلة

6/ إقرار التمثيل الدبلوماسي عن طريق بعثات دائمة محل البعثات المؤقتة

7/ اعتماد المعاهدات الدولية كوسيلة تحكم العلاقات بين المجتمع الدولي الأوربي، وفتحت الباب لتدوين قواعد القانون الدولي.

4/ الثورة الفرنسية والأمريكية:

تعتبر كل من الثورة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية عام 1789 من بين العوامل التي ساهمت في تطوير المجتمع الدولي، وذلك من خلال إقرار عدد من المبادئ القانونية.

فالثورة الأمريكية أسفرت عن ميلاد دولة مسيحية مستقلة غير أوربية انضمت إلى المجتمع الدولي.

أما الثورة الفرنسية التي تأثرت بفكرة الحقوق الطبيعية لفلاسفة مدرسة العقد الاجتماعي في القرنين 17 و18 لكل من جون لوك وجان جاك روسو أقرت العديد من المبادئ التي ترتبط بحقوق الأفراد ضمن اعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا منها:

–مبادئ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون

–حرية العقيدة

–الاعتراف بالحرية الفردية للمواطن.

إضافة إلى ذلك أقرت الثورة الفرنسية مبادئ جديدة تحكم علاقات المجتمع الدولي وهي:

مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك مبدأ القوميات.

5/ مؤتمر فيينا:

جاء انعقاد مؤتمر فيينا من قبل الدول الأوربية ما بين عامي 1418 -1815 بهدف إعادة ترتيب أوضاع القارة بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة والثورة الفرنسية وتغير خريطة أوروبا بسبب حروب نابليون، حيث سعت الدول الأوربية من خلال هذا المؤتمر إلى إعادة التوازن الدولي في أوروبا وذلك من خلال اتخاذ العديد من القرارات أهمها:

-انشاء حلف يضم كل من روسيا النمسا بروسيا ثم توسع ليضم فرنسا، السويد، البرتغال وكان الهدف من هذا الحلف الذي عرف بتسمية [التحالف المقدس] هو التصدي لمبدأ تقرير المصير الذي جاءت به الثورة الفرنسية والقضاء على حركات التحرر كما حصل في اسبانيا 1820 وإيطاليا 1821 ومحاولات التحالف التدخل لقمع حركات التحرر في دول أمريكا اللاتينية غير أنه لاق معارضة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وقد جاء في تصريح رئيسها مونرو عام 1823 بأن: [التدخل من التحالف المقدس في شؤون الدول الأمريكية الجنوبية الحديثة الاستقلال يعتبر بمثابة خطر يهدد سلامة أمريكا].

-إعادة الشرعية والذي يعني إعادة الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية

-تحريم تجارة الرقيق

-تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية

-إقرار مبدأ الحياد الدائم لبعض الدول

-تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول

-إقرار مبدأ التوازن والذي يعني تعاون الدول الأوربية ضد أي دولة أوربية تسعى إلى التوسع على حساب غيرها من الدول الأوربية أو تخل بمبدأ توازن القوى

-مبدأ التعويض أي مطالبة رؤساء الدول الكبرى بالتعويض عن تضحيات دولهم خلال حروب نابليون.

خلاصة:

نستخلص مما تقدم بأن المجتمع الدولي في ظل العصر الحديث شهد تطورا مقارنة بوضعه في ظل العصور الوسطى الذي تميز عنه بخصائص تبرز فيما يلي:

– خضوع المجتمع الدولي في تنظيمه لقواعد القانون الدولي التقليدي

–قلة عدد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وتقسيمه على أساس ديني حيث ضم الدول الأوربية المسيحية فقط، وهذا ما جعل القانون الدولي التقليدي يوصف بكون قانون أوربي أو قانون مسيحي.

وإن كان المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة بدأ يعرف نوع مع التوسع في منتصف القرن 18 على إثر التوقيع على معاهدة السلام باريس سنة 1856 والذي ترتب عنها دخول الدولة العثمانية كفرد في المجتمع الدولي، ثم إيران واليابان، وقبلها الولايات المتحدة الأمريكية.

كلية الحقوق-جامعة الطارف

الأستـــاذة: بوعقبـــــة نعيمــة